



9%

مجموع النقاط الكلي:

تقدم للجمهور معلومات قليلة جداً حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

إضاءات

المعلومات المعلنة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط اليمن في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة جداً حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يترك المواطنين بلا معلومات تقريباً لاعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللمجلس التشريعي (البرلمان) مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في اليمن، لا يتم عرض مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يتوافقون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام. ومع أن اليمن تنشر تقريراً معقولاً في بداية السنة، لكنها لا تنشر مراجعة في نصف السنة المالية. وكان من شأن نشر هذه الوثيقة أن يعزز المصداقية العامة للحكومة، بما أنها تقدم معلومات عن الكيفية التي يجري تطبيق الموازنة وفعالها خلال السنة.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في اليمن لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم نشر تقرير في نهاية السنة، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. كما أن الجوائز لا تعلن تقارير مراجعة الحسابات، ولا تقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات لجنة تدقيق الحسابات بشكل ناجح وفعال.

يعتبر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدود جداً، ورغم أنه يمكن العثور على بعض المعلومات في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. إلا أن اليمن لم تقم بتضمين حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في قوانينها، ولا تسحب الحكومة تقليدياً إلى طلبات الحصول على المعلومات من قبل المواطنين.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصداقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، والتي كان يمكن أن تجعل من موازنة الجزائر أكثر انفتاحاً. ويمكن زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. حيث لا يقوم الفرع التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يظل استقلال المؤسسة اليمنية العليا للرقابة محدوداً للغاية. ويمكن لرئيس الدولة أن يقلل رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا من دون مصادقة الهيئة القضائية والمجلس التشريعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي آليات رسمية للتواصل مع الجمهور.

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	لا
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	نعم
قنسل فرصت مع ع ج ا ر م	لا
تقرير نهاية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	لا



Open Budget Index 2008

اليمن

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سؤالاً مسن أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحث

د. رؤوفة حسن الشرقي

يحيى حسين الشرقي

مؤسسة برامج التنمية الثقافية

ص.ب: 1802

صنعاء، اليمن

هاتف: +9671 486130

بريد إلكتروني:

رؤوفة: raufahassan@gmail.com

يحيى: yaisharki@yemen.net.ye

موقع إلكتروني: www.mugtama.net

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وألويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني: www.openbudgetindex.org

www.openbudgetindex.org

